بسم الله الرحمن الرحيم

لدى المحكمة العليا للنقض والاقرار

الموضوع :- طعن على الحكم التجاري الابتدائي الصادر برقم (...... لسنة ......)

الطاعن / ............................. العنوان /....................................المهنة...................

المطعون ضده /....................... العنوان /....................................المهنة...................

أصحاب الفضيلة العلماء / رئيس وأعضاء الدائرة التجارية المحترمون

تحية طيبة وبعد،،

ببالغ التقدير والاحترام، فإننا نتقدم الى عدالتكم بعريضة طعننا المشار اليها بالموضوع أعلاه وذلك على نحو ماهو آت :-

بتاريخ .../.../...م صدر حكم المحكمة التجارية الابتدائية والذي قضى منطوقه بالاتي :-

1. قبول الدعوى الاصلية والفرعية المقدمتين من طرفي التداعي المدعي اصلياً المدعى عليه فرعياً .... والمدعى عليه أصليا المدعي فرعياً .... شكلاً .

وفي الموضوع :

1. التقرير بانفساخ عقد الوكالة المبرم بين الطرفين بتاريخ ........... م وفقاً لما عللناه .
2. رفض طلب المدعي اصلياً المدعى عليه فرعياً بشأن تنفيذ العقد المؤرخ ........ عملاً بما اوضحناه.
3. عدم قبول طلب المدعي اصلياً المدعى عليه فرعياً بشأن التعويض عن عدم التنفيذ للعقد وطلبه التعويض عن فسخ العقد وذلك من حيث الشكل .
4. يلزم المدعي فرعياً المدعى عليه اصلياً تسليم المدعي اصلياً المدعى عليه فرعياً مبلغ ....... ريال مخاسير التقاضي .

اولاً قبول الطعن من حيث الشكل :-

في تاريخ ............. تسلمنا نسخة من الحكم الطعين وحيث ان الحكم الابتدائي تضمن الحكم بمبلغ ........ ريال أغرام ومخاسير التقاضي المطعون وفي تاريخ ....... تقدمنا بطعننا على الحكم بموجب سند الطعن رقم (..) وتاريخ / / م.

أسباب الطعن والأسانيد القانونية:-

السبب الأول :- مخالفة الحكم الشرع والقانون بمخالفة المحكمة لنص قانوني متعلق بالنظام العام :-

نصت المادة (285) مرافعات مدني على انه ( يجب على المحكمة من تلقاء نفسها ان تحكم بالزام المحكوم عليه بالنفقات في الحكم الذي تنتهي به الخصومة امامها ...) وبالرجوع الى منطوق الحكم الطعين تجدون ان المطعون ضده قد خلصت المحكمة الابتدائية في حكمها الطعين الى الحكم عليه بعدم قبول طلباته كلها حيث حكمت برفض وبعدم قبول جميع طلبات دعواه اما موضوعاً او شكلاً ولكنها خالفت نص قانوني صريح متعلق بالنظام العام الزم عليها ان تحكم ايضاً عليه بالنفقات والمخاسير بل وخالفت مبادئ العدالة وبديهياتها فحكمت على من كسب الدعوى ان يدفع لمن خسر الدعوى أغرام ومخاسير التقاضي مبلغ ........ ريال ،، الامر الذي يؤكد لعدالة الدائرة بطلان ماذهبت اليه المحكمة لمخالفته نصوص القانون ومبادئ العدالة والشريعة الإسلامية .

السبب الثاني :- تناقض منطوق الحكم مع بعضه بتناقض الفقرة ثانيا 1، 2، وثالثاً مع منطوق الفقرة رابعاً المتعلقة بالأغرام والمخاسير...

المعلوم قانوناً وقضاءً ان المحكوم عليه الذي يخسر دعواه يحكم عليه بالتبعية بتحميله أغرام ومخاسير التقاضي لصالح من كسب الدعوى ـ ولكن منطوق الحكم المطعون عليه قد ناقض بعضه البعض عندما حكم على المطعون عليه برفض جميع طلبات المدعى ثم حكم له بالأغرام والمخاسير وحكم بقبول طلبات الطاعن وحكم عليه بتحمل الاغرام والمخاسير وهذا تناقض فاحش وغريب يتناقض مع ابجديات العدالة والحكم السليم فبالرجوع الى منطوق الحكم الطعين تجدون ان الحكم الطعين قبل الدعويين من حيث الشكل وفي الموضوع نص في الفقرة الأولى التقرير بفسخ عقد الوكالة (أي انه قبل طلب الطاعن / المدعي فرعياً)... وفي الفقرة الثانية والثالثة منه حكم برفض او بعدم قبول جميع طلبات المدعي اصلياً / المطعون ضده الامر الذي كان يستوجب على المحكمة تبعاً لمنطوقها ان تحكم للطاعن بأغرام ومخاسير القضية كونه كسبها وحكمت له المحكمة بقبول طلباته الصحيحة.

وما صار اليه الحكم من تناقض هو ان منطوق آخر الحكم الطعين ناقض اوله خلافاً للعدل والصحيح والمنطق السليم ففي حين رفضت كل طلبات المطعون ضده الا انه في نهاية الحكم كافأته على خسارته للدعوى وحكمتله مقابل أذيته وارهاقه للطاعن وتضييع وقت المحكمة بمخاسير التقاضي .

وقد توقعنا ان ذلك من قبيل الخطأ المادي لكننا فوجئنا ان حيثيات ذلك الحكم الطعين نصت على ان الطاعن المدعى عليه - الذي كسب الدعوى قد تسبب فيما خسره المدعي المطعون ضده من مصاريف ورسوم قضائية لم تسدد بل ويبدوا ان المحكمة مصدرة الحكم قد غفلت ونسيت ان المطعون ضده الذي خسر دعواه لم يسدد اصلاً أي رسوم قضائية عن دعواه رغم انها تضمنت مبالغ كبيرة نتيجة انها تساهلت معه وأجلت الرسوم التي عليه رغم انه تاجر ومقتدر.

وعليه ولما سبق بيانه واستناداً الى نص المادة (285) من قانون المرافعات فإننا نطلب من عدالة الدائرة :-

1. قبول الطعن شكلاً وموضوعاً
2. الحكم بإلغاء الفقرة رابعا من منطوق الحكم وتعديلها بحيث يصبح منطوقها بالزام المدعي بدفع أغرام ومخاسير التقاضي مبلغ ......... ريال لصالح مقدم الطعن .

مقدم الطعن /

............